

956.94  
S274f

# فلسفة بين التحرير والتسوية

الدكتور يوسف صايغ

منشورات نادي الاستقلال  
الكويت



THE STOLTZFUS LIBRARY

**BUC**

Beirut University College

P.O.Box 11-4080 BEIRUT, LEBANON  
Tel. 252590 Cable Address : BECOGE

## ١ - دعوة الى الحوار الايجابي

لسنا بعد في حاجة الى التأكيد ان انطلاقا من انطلاقة حرب تشرين الاول حررت الارادة العربية واعادت الى العرب الثقة بالنفس ، ومكنتهم من تحقيق مكاسب تشكل ، على رغم حدودها الضيقة ، حدثا تاريخيا لا يمكن ان يمحي من الذاكرة العربية وان يعود العرب بعده الى ما كانوا عليه قبل السادس من تشرين الاول .

على ان من اشد المفارقات ايلاما ان هذه الانطلاقة وما رافقها من مكاسب معنوية وما لحقها من نتائج عالمية قد وضعت الفلسطينيين في مأزق صعب لم يحشروا في مثله منذ قيام دولة اسرائيل ، وسمرتهم امام خيارات وقرارات مربكة وخطيرة للغاية ، تكاد تدفع بالقضية الفلسطينية الى خلفية العمق المظلم للمسرح السياسي في المدى القصير .

ولقد ترتب تبعا لذلك على منظمة التحرير الفلسطينية التي تحمل مسؤولية قيادة العمل الفلسطيني ، التفتيش الشاق والمضني والمخوف بالآثار عن اجوبة لعدد من التساؤلات الجوهرية المتعلقة بالمرحلة السياسية المقبلة .

واني ارى ان من واجب المفكرين الملتزمين بالنضال من اجل اهداف القضية الفلسطينية ، والمفكرين العاملين في نطاق حركة التحرير العربية في شكل عام ، ان يحاولوا المساهمة في توضيح التصور المستقبلي للقضية وفي تحديد الاتجاهات والخطوات المقبلة لمنظمة التحرير الفلسطينية - وبالتالي للقضية الفلسطينية .

وينبغي ان نبين في كل وضوح اننا جميعا ، اذ نحن معنيون الان بعملية التفكير والتحليل الشاقة والمسؤولة ، مدعوون بالتحديد الى الاشتراك البناء



الاجابي فيها ، متحاشين المزايدات والاحراجات ادراكا منا لخطورة القضية التي يدور التفكير والتحليل حولها ، ولثقل المسؤولية التي تتحملها قيادة حركة المقاومة . بل ان المشاركة في استكشاف سبيل المستقبل تظل عقيمة ، وقد تأتي سلبية النتائج ، ما لم تكن مفعمة بروح التقدير لسجل هذه القيادة للنضالي ، وما لم تتحل بالشجاعة القادرة على مجابهة أصعب الاحتمالات التي ينكشف عنها التحليل ، وبالمحبة التي من دونها تصبح المشاركة عملية آلية لا مشاركة رفاقية حارة وملتزمة . بهذه الروح ومن هذا المنطلق اضع هذا البحث بين يدي القارئ واطرح فيه الدعوة الى التفاعل الفكري والحوار الاجابي القادرين على ازالة الميرة التي تعيط بالرؤية الصحيحة للقضية وعلى انارة سبيل العمل الفلسطيني في المستقبل .

## ٢ - الجزر الفلسطيني من خلال المد العربي

ما هو المآزق الفلسطيني الحالي ؟  
لا بد لي اولا من ان اثبت قناعتني بان حركة المقاومة وقعت في مأزق ضيق منذ ان اعلنت مصر وسوريا الاهداف السياسية المحدودة جدا للعمل العسكري الذي قامتا به . فلقد صار واضحا منذ ذلك الحين ، واكثر وضوحا بعد قبول البلدين بقرار مجلس الامن الرقم ٢٣٨ الصادر في ٢٢ تشرين الاول والقاضي بين ما يقضي بوقف اطلاق النار وتنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ - صار واضحا ان التزام الفريقين العربي والاسرائيلي بتنفيذ القرار الرقم ٢٤٢ يترتب عليه في ما يترتب اعتراف عربي باسرائيل « ضمن حدود آمنة » ، كما يترتب عليه تعهد البلدان المعنية والتي توافق على القرار ٢٤٢ بالايقاف النهائي اجميع حالات العداء والعنف أو التهديد بالعنف في ما بينها مهما تكن صيغ العداء وادواته ، وبالتالي فانه يترتب

على هذا التعمد توقف حركة المقاومة عن العمل ضد اسرائيل توقفها تاما - اي ان تنفيذ القرار ٢٤٢ فيما لو تحقق سيؤدي الى تعطيل الناحية النضالية لحركة المقاومة في صورها المختلفة .

لكن ما هو اشد خطورة من كل ذلك هو السكوت المتعمد في القرارين ٢٤٢ و ٢٣٨ عن القضية الفلسطينية في الاساس ، حيث ان الاشارة الوحيدة الى هذه القضية جاءت غامضة وهامشية في القرار ٢٤٢ اذ نص هذا القرار على ايجاد « تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين » . ومن الواضح ان هذا النص هبط بالمسألة الفلسطينية من مستوى القضية القومية السياسية لشعب يسعى الى تأكيد حقه التاريخي في ارضه ووطنه وفي تقرير مصيره بحرية في وطنه ، الى مستوى مشكلة مجموعة من اللاجئين في حاجة الى تسوية ما ، يترك تهديدها من دون ريب للتوزع النسبي الراهن لقوى الفرقاء المشتركين في التفتيش عن هذه التسوية ، وهم بالتمديد للاتحاد السوفياتي والدول العربية المعنية والفلسطينيون من جهة ، والولايات المتحدة واسرائيل من جهة اخرى .

وليس المرء هنا في حاجة الى كثير من الاستقراء التاريخي والتحليل النظري ليدرك ان افضل النتائج التي يمكن توقعها مع الكثير من التفاؤل بالنسبة الى الفلسطينيين سيكون انجازا جزئيا وهامشيا يقتصر على قيام وجود سياسي ما للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، في احسن الاحتمالات - وهو انجاز قصير المدى يبطوي ، كما سأحاول ان اثبت ، على مخاطر ضخمة بالنسبة الى القضية في المدى البعيد .

صحيح ان مصر وسوريا اصرتا ، كما اصبرت البلدان العربية المصدرة للنفط في مؤتمر الكويت المنعقد في ١٧ تشرين الاول ١٩٧٣ ، على وجوب انسحاب اسرائيل الكامل من الاراضي العربية التي جرى احتلالها في حرب حزيران ١٩٦٧ وعلى حصول الفلسطينيين على « حقوقهم المشروعة » . ولكنه من الثابت ايضا ان القرار ٢٤٢ لا يمكن ان يحتمل من التفسير والتأويل اكثر من انسحاب



اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة . وبالتالي فان القبول بهذا القرار والذهاب الى مؤتمر للسلام اي للتسوية ينعقد ضمن اطار القرار ٢٤٢ لا يمكن ان يعني بالنسبة الى الفلسطينيين في اقصى الحالات اكثر من انحسار الاحتلال الاسرائيلي عن ذلك الجزء الصغير من فلسطين الذي تمثله الضفة الغربية وقطاع غزة ، ضمن المعطيات العربية والاسرائيلية والدولية الراهنة .

أنني أدرك ان وزن الانجاز العسكري العربي الذي تحقق في حرب تشرين الاول ( خصوصا في صيغته الثنامية بعد وقف اطلاق النار ) لا يتيح للفريق العربي القدرة على تحقيق انجاز سياسي ضخم يتناسب مع اهداف الفلسطينيين التي تؤكد على تحرير التراب الفلسطيني بأكمله وبناء مجتمع ديمقراطي لاطائي في فلسطين المحررة من البحر الى النهر ، والتي قامت حركة المقاومة لتناضل من اجلها مدركة ان هذا النضال سيكون طويلا ومكلفا جدا ، والتي بسبب اصرارها عليها - اي الاهداف التحريرية - انتزعت هذه المقاومة شرف قيادة الشعب الفلسطيني وشرف تمثيله . كما أدرك ان المآزق الذي حشرت فيه حركة المقاومة في المدى القصير يكمن هنا بالذات . ذلك ان اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي الممثل الشرعي للفلسطينيين ، في مؤتمر للسلام ذي اهداف محدودة بحدود مضمون القرار ٢٤٢ ، يعني قبول هذه المنظمة بتقزيم اهدافها وبانكفاء طموحاتها . كما يعني ، في حال الاشتراك والقبول بتسوية سياسية تنبثق من مؤتمر للسلام من ضمن اطار القرار ٢٤٢ ، اقدام منظمة التحرير الفلسطينية على اضعاف شرعية قانونية على اسرائيل بتوقيعها ، وهي الممثلة الشرعية للشعب الفلسطيني ، وثيقة الاعتراف باسرائيل وبسيادتها ضمن الحدود التي يفصلها المؤتمر ، وثيقة السلام مع اسرائيل .

هذا معناه بالنسبة الى جميع الفلسطينيين والعرب الملتزمين بتحرير فلسطين ، التساهل في صدد اكثر القضايا خطورة وخطرا ، اي التنازل عن معظم التراب الفلسطيني للصهيونية واسرائيل ، تنازلا مشهودا وممهورا . وسيكون هذا الامر ، فيما لو تحقق من ضمن تسلسل الخطوات المنطقية في منطق القرار ٢٤٢ ، اول تنازل عن الحق الفلسطيني العربي في فلسطين يقدم عليه

الفلسطينيون منذ ان رفضوا المغزوة الصهيونية في مطلع القرن الحالي . وسيكون هذا التنازل ايضا ، فيما لو تحقق ، اعظم ضربة توجه الى الحق الفلسطيني التاريخي والثابت ، في وقت كسرت الارادة العربية القيود النفسية والسياسية والعسكرية التي كانت تكبلها حتى ٦ تشرين الاول محقة ولادة جديدة للامة العربية لم يسبق لها مثيل منذ بلوغ الفتح الاسلامي العربي ذروته لقرون خلت . من هنا كان شعور الفلسطينيين بالمرارة في ان تتعرض القضية الفلسطينية لافطع انتكاسة في حين تتفجر الارادة العربية باعظم انتفاضة . ويكاد المرء ان يرى هنا ترابطا عكسيا : فكلما ازدادت قدرات الامة العربية البشرية والمادية ، تقزمت طموحات بعض سلطاتها بالنسبة الى القضية الفلسطينية وتقلصت حدود الاهداف التي تسعى اليها هذه السلطات بالنسبة الى فلسطين والفلسطينيين .

### ٣ - الخيارات المتاحة للفلسطينيين

حتى الان كنت أعرض المآزق الراهن الذي حشرت فيه منظمة التحرير الفلسطينية بسبب التحرك السياسي الدولي الذي نجم عن حرب تشرين الاول والتزام مصر وسوريا بما وصل اليه هذا التحرك من ترتيبات واجراءات - مع التحفظ بان الموقف السوري المعلن لم يذهب بعيدا بمقدار ما ذهب الموقف المصري .

ومن الضروري الان ان نسأل : ما هي الخيارات المتاحة للفلسطينيين بعدما كثر الكلام عن عقد مؤتمر للسلام يهدف الى التوصل الى تسوية سياسية نهائية لما يسمى « ازمة الشرق الاوسط » او « الصراع العربي الاسرائيلي » تشمل وتلزم الدول العربية المناخمة لاسرائيل والفلسطينيين واسرائيل معا ؟ نظريا ، هنالك ثلاثة خيارات او بدائل : ( ١ ) ان تقول قيادة منظمة التحرير الفلسطينية « نعم » واضحة وثابتة للمؤتمر انطلاقا من تقييمها للمعطيات



السياسية الفلسطينية والعربية والدولية ، وان تلجم طموحاتها التحريرية مرحليا الى ان تتوافر لها ظروف نضالية افضل في المستقبل - مدركة في الوقت نفسه ان منطق القبول والاشترك بالمؤتمر يستلزم القبول بنتائجه المحدودة جدا بالنسبة الى الفلسطينيين ، وما هو اكثر اهمية وخطورة ، باعطاء الشرعية لاسرائيل والاعتراف بها . ( ٢ ) على النقيض الآخر ، ان تقول قيادة منظمة التحرير « لا » واضحة وقوية للمؤتمر ، رافضة بذلك مبدأ المؤتمر من الاساس لان هذا المؤتمر سيسعى الى « تسوية سياسية » تعني في الواقع التخلي عن مبدأ التحرير لازالة الاستعمار الصهيوني عن فلسطين . ( ٣ ) الخيار المتوسط او التوفيق ، وهو ان تقول منظمة التحرير الفلسطينية « نعم » لحضور المؤتمر ، ثم تحضره كممثلة للشعب الفلسطيني وتقول « لا » لاطاره ولبنطق القرار الرقم ٢٤٢ وتصر على اهدافها التحريرية .

هذه الخيارات جميعها مطروحة الان وبالحاج للنقاش والتحليل ، والمطلوب الخروج بتصورات لما يترتب على كل خيار من نتائج وبكيفية اقدام المقاومة على فتح ثغرة في المأزق الذي تجد نفسها فيه . على ان الاهتمام بمناقشة هذه الخيارات وبالمآزق التي ينبغي الا ينفصل عن السعي الى وضع تصور مستقبلي طويل المدى ، ذلك ان للتاريخ استمرارية لا يجوز اغفالها او تجاهلها ، كما ان هناك علاقة جدلية تربط كل مرحلة بالمرحلة التي تليها مما لا يسمح بالاكتمال بحل المشكلة التي خلفتها المرحلة الراهنة من دون الانطلاق الى تصور اثر « الحل » الآتي على طبيعة المراحل اللاحقة . من هنا فأنني اركز على وجوب امتحان كل مرحلة وكل خطوة مرحلية مقترحة او مطروحة للبحث امتحاناً دقيقاً وحرصاً بغية التأكد مما تحبل به هذه المرحلة من مراحل مقبلة ، وكيف يؤثر التصرف في شكل ما في مرحلة ما على طبيعة المراحل المقبلة ومنحائها . اما اهمية هذا التركيز فهي ان اهمال العلاقة الجدلية بين المراحل - تلك العلاقة القائمة على طبيعة كل مرحلة ومضمونها وحدودها وقبورها - من شأنه ان يوصل المحلل الى استنتاجات نهائية خاطئة وفي غاية الخطورة ، وان يوهي بنمط من التصرف السياسي لا يخدم الاهداف المعتمدة اطلاقاً .

## أ - الخيار الاول : « نعم » لمؤتمر السلام

لا ريب ان التوجه صوب هذا الخيار يقوم على تصور معين لثلاث قضايا خطيرة هي : ( ١ ) تمثيل الفلسطينيين ، ( ٢ ) انقاذ الضفة الغربية وقطاع غزة من الوقوع تحت الحكم الهاشمي ، ( ٣ ) رعاية مصلحة الشعب الفلسطيني في تجمعاته المختلفة خارج فلسطين المحتلة . وفي اختصار يمكن ان يقال دفاعاً عن القبول بالمؤتمر والاشترك فيه والاكتمال بما يمكن ان ينجم عنه من نتائج ضمن حدود اطار القرار ٢٤٢ ان اتخاذ موقف « ايجابي » من الموضوع برمته ضروري للاسباب الآتية :

١ - من حيث الشكل ، يقول البعض انه ينبغي ان يتوقف الفلسطينيون عن « السلبية » التي عانوا الكثير وخسروا الكثير بسببها منذ صدور وعد بلفور ، وان يعتمدوا « الايجابية » المسؤولة في التصدي للتحديات السياسية التي تجابههم .

ان استخدام مصطلحي « السلبية » و « الايجابية » على هذا النحو يقصد به الارهاب الفكري - ذلك ان الالتزام الثابت بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في وطنه ينعت بالسلبية او التصلب ، كما ينعت القبول بما هو دون ذلك بالاجابية او المرونة ، بحجة ان هذا القبول ما هو الا برمجة ومرحلة لعملية بلوغ الاهداف النهائية - اي ما هو الا مجابهة ذكية لمرونة الخصم ، ومقاربة براغماتية واقعية للظروف الموضوعية الاسرائيلية والعربية والدولية التي لا يجوز - ولا يمكن - تجاهلها .

انني من الذين يرفضون الرضوخ لهذا النوع من الارهاب الفكري . فالموقف الذي تطلق عليه صفة المثالية او التطرف او التصلب او السلبية ( وكلها ادوات لفظية للارهاب الفكري ) هو الموقف الذي لا يرتضيه من يطلق هذه الصفات . وهنا يحق لنا ان نتساءل : هل كانت التيارات الفكرية والسياسية الكبرى اكثر



من رؤى في ذهن من طرحوها في الأساس وضميرهم ؟ ألم تنطلق الأديان على هذا النحو ؟ والماركسية التي أصبحت تيارا عالميا ضخما ؟ بل الصهيونية ذاتها التي ترجمت الى دولة بعد نصف قرن من ظهورها كحلم او تصور مثالي ؟ ثم الا تتمتع فكرة التحرير الكامل للفلسطين بعناصر موضوعية ، حقيقية وملموسة وقوية ، تجعلها أقرب منلا بكثير من « الاحلام » التي تجسدت حقائق على المسرح السياسي العالمي ؟

٢ - ان انتزاع حق تمثيل الفلسطينيين من خلال تسلم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الدعوة الى الاشتراك في المؤتمر امر في غاية الاهمية ، خصوصا اننا امام ادعاء النظام الاردني اهلته لتمثيل الفلسطينيين لان المملكة الاردنية في « صفتيها » تضم اكبر مجموعة من الفلسطينيين . ان التنازل عن حق تمثيل الفلسطينيين للنظام الاردني - عدا انه يتضمن موقفا خاطئا من موضوع التمثيل - يتناسى ما حل بالفلسطينيين على يد هذا النظام قتلًا واذلالًا في ايلول ١٩٧٠ ومطلع صيف ١٩٧١ .

يمكن الرد على هذا الجبر بالقول ان الاردن سيدعى على اي حال الى حضور المؤتمر ، لانه - من الوجهة الرسمية - كان يمارس السلطة والسيادة في « الضفة الغربية » عند قيام حرب حزيران ١٩٦٧ . وليس في مقدور الفلسطينيين ان يمنعوها السلطة الاردنية من حضور المؤتمر وادعاء حق تمثيل الفلسطينيين في حين يقيم مكات الألوف من هؤلاء في الضفة الشرقية وفي حين لا تزال الضفة الغربية تعتبر ، الى ان يتبدل وضعها السياسي ، جزءا من المملكة الاردنية الهاشمية .

غير ان ما هو اكثر دلالة بكثير هو ان العالم أصبح يدرك - ويعترف - بان الفلسطينيين هم المؤهلون لان يتكلموا عن قضيتهم ويحددوا حقوقهم ويطالبوا بحق تقرير مصيرهم ، وبان حركة المقاومة التي حملت السلاح باسم الفلسطينيين ودفاعا عن حقهم في وطنهم هي ضمير الشعب الفلسطيني غير المنازع .

ولست اعتقد ان دولة ما تعتقد في شكل جاد قيام اي فريق آخر بالتحدث باسم الفلسطينيين بما يخرج عن مضمون ارادتهم يمكن ان يخلق

حالة يمكنها الايصال الى « تسوية نهائية » ، ذلك ان وضعها كهذا سيحمل في احشائه بذور استمرارية الصراع ما دام الفلسطينيون يرفضونه وتشاركهم في ذلك قوى الرفض الملتزم في العالم العربي بأسره .

٣ - اقوى الحجج التي تطرح دفاعا عن الذهاب الى مؤتمر السلام المقبل ان « مصلحة الشعب الفلسطيني » تتطلب ذلك . والواقع ان هذه المصلحة المفروضة ان يحميها ذهاب منظمة التحرير الى مؤتمر السلام وقبولها بالتالي بالضفة الغربية وقطاع غزة كدولة فلسطينية ( ان تم لها حتى ذلك ) - ان هذه المصلحة لم تحدد بعد في شكل واضح ومرض . كما ان فلسطينيي الضفة الغربية والضفة الشرقية وسواهم لم يسألوا عما يعتبرونه مصلحةهم الحقيقية ، انما يحدد كل فريق او كل محل هذه المصلحة كما يحلو له .

على ان انعكاسات التطورات السياسية الاخيرة ، كما نقلت الى بيروت من اشخاص موثوقين في كلتا الضفتين ، تؤكد تمسك الفلسطينيين بمبدأ التحرير الكامل ولو اضطروا الى العيش لسنوات مقبلة في ظل القهر والعباد النفسى بل المعيشي - في ما عدا اصحاب المصالح الاقتصادية الضالعة الذين يضعون هذه المصالح الخاصة قبل المصلحة القومية العامة والذين في معظمهم لا يتحلون بمناقبية نضالية .

انني اعترف ان هذا الاستقرار المرتكز على آراء عدد محدود من الناس لا يجوز ولا يمكن ان يشكل أساسا صلبا لاستخلاص استنتاجات عامة ذات خطورة تتعلق بالمستقبل للشعب الفلسطيني بأسره . ولذلك فانني انتقل الى ما هو ذو دلالة أكبر بالنسبة الى الشعب الفلسطيني، من خلال التساؤل ما اذا كانت مصلحة الفلسطينيين النازحين الذين يقيمون خارج فلسطين المحتلة ( في الضفة الشرقية وفي لبنان وسوريا والخليج العربي وسواها من المواقع ) ستحظى بالرعاية فيما اذا انشئت دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة . من أجل الإجابة عن هذا التساؤل دعنا نتخيل قيام دولة كهذه ، فماذا سيكون شكلها ومضمونها، وما هي قدرتها على رعاية مصلحة الشعب الفلسطيني ؟

ان دولة كهذه تقع داخل فكي الكماشة : شرق الاردن من جهة واسرائيل من







اسرائيل ، وتحقيق السلام في المنطقة ، وبالتالي زوال المبررات التوسعية التي كانت تدعيها الصهيونية والمؤسسة العسكرية الاسرائيلية ، من شأنها معا ان تعمل على زوال الدينامية الصهيونية بل على زوال اسرائيل ذاتها التي يتهدها خطر السلام بأكثر مما يتهدها خطر الحرب .

لن أتوسع في شرح وجهة النظر هذه فلقد عرضها الكثيرون من الاجانب ( غربيين وشرقيين ) ومن العرب . لكنني ارغب في أن أوضح بعض المأخذ على هذا التحليل وما ينبثق عنه من استنتاجات . فقد يكون صحيحا أن الصهيونية - كما رأها آباؤها و « بطاركتها » - قد ضعفت فاعليتها كثيرا ، بل لنفترض هذا جدلا . لكننا لا نستطيع أن ننقل من هذا الافتراض في شكل آلي وتلقائي الى الافتراض ان التمسك باسرائيل كدولة ، وبمجموعها المتميز ، قد ضعفت فاعليته هو الآخر كذلك . على العكس ، فان من المنطقي القول ان التمسك بالدولة يقوى على حساب التمسك بالصهيونية كعقيدة استنفدت اغراضها .

ولئن صح كذلك أن المعونات الاقتصادية الخارجية لاسرائيل ستتخفف في شكل ملحوظ اذا حل السلام في « الشرق الاوسط » ، مما يترتب عليه ضعف الاقتصاد الاسرائيلي وانخفاض قدرة اسرائيل على الاستمرار في تمويل مؤسسة عسكرية ضخمة وحديثة التجهيز كما هو الحال الآن ، فان الادعاء الأكثر صحة هو أن اسرائيل ستعوض المعونات الاقتصادية بالمكاسب التي ستجنيها من التفاعل الاقتصادي مع البلدان العربية التي ستفتح أمامها آفاقا اقتصادية جديدة كجزء من « حالة السلام » التي تكون قد قامت في المنطقة ، وبالمكاسب التي ستجنيها من تطوير اقتصادها ليصبح أكثر تركيزا على الصناعات التكنولوجية والعسكرية وعلى الصادرات المتزايدة لهذا القطاع « الما بعد الصناعي » . ولئن ضعف الاقتصاد الاسرائيلي على رغم هذا كله فان ذلك سيعني مجرد انخفاض معدل النمو الشاهق الذي حققته اسرائيل في شكل عام ليحل محله معدل للنمو أكثر شيها بالمعدلات التي عهدتها البلدان العربية غير النفطية منذ الحرب العالمية الثانية ، او سيعني ضغط تصاعد مستويات الاستهلاك الخاص والعام . لكن هذا لا يعني في الضرورة تفتت المجتمع الاسرائيلي او اضمحلال الدولة .

كذلك فان التناقضات الاجتماعية داخل اسرائيل ، وهي قضية خطيرة وستزداد على الأرجح خطورة في ظل السلام ، لن يسمح لها هي الاخرى بأن تؤدي الى تفتت المجتمع واضمحلال الدولة مهما بلغت حدتها . ولا يستطيع المحلل الموضوعي ان يفترض قيام « حالة انتحارية مجتمعية في اسرائيل » ليصل من خلال هذا الافتراض الى الاستنتاج ان المجتمع الاسرائيلي سيسمح لاوضاعه بأن تندهور حتى الانتحار السياسي !

اذن ، لا يبقى امامنا الا القول ان الذين يستبشرون خيرا بحالة السلام على اعتبار انها ستؤدي الى اضعاف اسرائيل ( ان لم يكن زوالها ) - ان هؤلاء يلبشون الاستسهال والحلول العجائبية بدلا عن النضال التحريري المضني ، وليس تفاؤلهم المستقبلي أكثر من عذر ضمني لرفضهم تصور استمرار الحالة النضالية سنوات طويلة مقبلة او لتضايقهم من احتمال استمرار حالة كهذه .

## ب - الخيار الثاني : « لا » لمؤتمر السلام

لقد برزت من خلال تقديم ومناقشة الخيار الاول القائل بوجوب الاشتراك في مؤتمر السلام الموعود والقبول بما سيفرج به من تسوية سياسية ، ملامح الخيار الثاني القائل برفض الاشتراك وبالالتزام بالهدف التحريري الذي كانت حركة المقاومة قد اختارته لنفسها وللشعب الفلسطيني وناضلت من أجله . أي أن عددا من الحجج الاساسية التي تدعم هذا الرفض الملتزم قد برزت ضمنا أو صراحة في التحليل الوارد في القسم الذي مر من هذا البحث .

يمكن أن نقسم الحجج التي تعمل لمصلحة اعتماد الخيار الثاني مجموعتين رئيسيتين : الواحدة تدور ضمن المدى القصير وتعنى بالامور الخارجة عن نطاق المجتمع العربي والمتعلقة في الدرجة الاولى بتوازن القوى الراهن وبما يترتب عليه ، والثانية تعنى بجوهر المسألة اي بالاعتبارات البعيدة المدى المتصلة بالتصور المستقبلي لقدرات الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى .



تضم المجموعة الاولى نقاطا عدة لعل أفضل صيغة لعرضها هي طرح بعض التساؤلات حولها :

١ - التساؤل الاول : هل نتوقع فعلا تسوية سياسية سريعة في ضوء ما نعرفه عن المواقف والقناعات الاسرائيلية والعقائدية الصهيونية ؟ وهل ان ما حصل بفضل حرب تشرين الاول قادر على احداث تبديل اساسي في هذه المواقف والقناعات والعقائدية ، وفي تركيب وتوازن القوى في المجتمع الاسرائيلي ومؤسساته الفاعلة ؟

في اعتقادي ان حرب تشرين الاول اوجبت على الاسرائيليين اعادة نظر جذرية وعميقة في بعض مواقفهم وبعض قناعاتهم ، وان كنت أعتقد ان العقائدية الصهيونية اعمق وأقوى من أن تتأثر بنتائج هذه الحرب في حجمها المعروف ، ومهما يكن من أمر فإن اعادة النظر لا تؤدي في الضرورة الى خلق جو أكثر ملائمة لتحقيق تسوية سياسية مرضية للعرب ، فلا تزال المعادلة الاساسية كما أراها - وهي معادلة تحتل أهمية كبيرة في اطار تفكيرى - ان أقصى ما ترضى الاوساط الاسرائيلية الحاكمة بقبوله وتستطيع معه الاحتفاظ بمراكز الحكم ، لا يزال في شكل ملحوظ دون الحد الأدنى الذي ترضى به الاوساط العربية الحاكمة والموافقة على مؤتمر السلام وتستطيع معه الاحتفاظ بمراكز الحكم ، وتستطيع وضع المعادلة نفسها ضمن الاطار الفلسطيني ايضا .

ان خطورة هذه المعادلة لا تكمن في علاقتها بلعبة الحكم السياسية فحسب ، انما ايضا في القناعة الاسرائيلية بأن حرب تشرين الاول على رغم دلالاتها - أو بسبب هذه الدلالات - ينبغي ان تكون حافزا على نشدان مزيد من القوة الذاتية ومزيد من الدعم الاميركي لا من أجل تدعيم التوازن النسبي المستحدث بين العرب واسرائيل والقبول بمنطقه والاكفاء بموجبه ، انما من أجل استعادة ما يمكن استعادته من التفوق الواضح الذي كانت اسرائيل تتمتع به عسكريا وبالتالي سياسيا .

ان دولة كاسرائيل ، بعقيدتها الصهيونية الاساسية ، وباختبارها خلال ربع

قرن ، لن تقبل بسهولة فقدان الحالة السابقة التي كانت تتيح لها الارتياح والطمأنينة القائمين على التفوق من أجل احلال حالة جديدة افضل بالنسبة الى دول الطوق العربية ، على رغم « المقبلات » والمغريات التي ستعطى لاسرائيل ضمن اطار الحالة الجديدة ، أي على رغم السلام والاعتراف بالحدود الآمنة ، والسبب في طرحي هذا هو اعتقادي ان اسرائيل ستشعر أن مجرد حدوث حالة من التوازن النسبي العسكري بينها وبين العرب انما يشكل في ذاته تهديدا لأمنها في المدى الطويل وبالتالي يشكل حافزا ملحا لها للعمل على افشال ترتيبات السلام وعلى كسب الوقت ريثما تستعيد تفوقها العسكري وتستطيع عندئذ - مع استمرار المظلة الاميركية الواقية - ان تطمئن الى وجودها في مضمونه وحجمه المقبولين لديها .

بعبارة اخرى ، ان اسرائيل لن تأخذ بمنطق التوازن النسبي العسكري الجديد وتقبل به في شكل جامد وبالبساطة التي يعتقدها الكثيرون ، وانما ستتحدى هذا المنطق وتقوض مرتكزاته في حركية وسرعة من أجل العودة الى منطق تفوقها العسكري أي الى حالة عدم التوازن العسكري السابقة لحرب تشرين الاول . وفي رأيي اننا لسنا في حاجة الى سوق الكثير من البراهين في مصلحة هذا التحليل ، اذ يكفينا أولا ان نعيد الى الازهان مرتكزات اسرائيل والصهيونية بالنسبة الى الهجرة والاستيطان والتوسع والامن الجغرافي ، وهي مرتكزات ثابتة تعود عمليا الى العام ١٩٤٨ ونظريا الى ما قبل ذلك بكثير ، وثانيا ان نعيد الى الازهان التصريحات الاسرائيلية الرسمية المتعددة التي صدرت بعد وقف اطلاق النار في ٢٢ تشرين الاول والتي لم تنم عن شيء من « التنازلات » الجوهرية بالنسبة الى القدس والجولان وشرم الشيخ والدولة الفلسطينية في جزء من أرض فلسطين ، واذا كان تحليلنا يقودنا الى توقع اقدام اسرائيل على التصلب بالنسبة الى الانسحاب من سيناء والجولان ، فهو يقودنا بالاولى الى توقع مقدار اكبر من التصلب بالنسبة الى فلسطين والفلسطينيين .

٢ - قد يقال طبعاً ان الموقف الاميركي تبدل الى مدى يسمح بالاعتقاد بإمكان قيام الولايات المتحدة بالضغط الفعال على اسرائيل لتقبل بشروط للتسوية يمكن



ان تقبل بها دول الطوق ويرضى بها الفلسطينيون . وهنا يصح التساؤل اذا كان حجم الانجاز العسكري العربي يسمح بتفاؤل كهذا .

جوابي « لا » . ذلك أن الانجاز العسكري العربي لا يتمتع بمقدار من الحسم يسمح بالتفاؤل الواسع . والولايات المتحدة كفلت لاسرائيل وستحاول مستقبلًا ان تكفل أن يظل العرب أعجز عن ان يحققوا انجازا عسكريا حاسما . وبالتالي فستسعى الى ترجمة الانجاز العسكري العربي المحدود الى تحسن سياسي محدود في وضع دول الطوق المعنية مباشرة بنتائج حرب حزيران ١٩٦٧ . بل لعل التحسن السياسي الذي ستسمح اميركا به سيكون أكثر محدودية من الانجاز العسكري نفسه ، بالنظر أولا الى ضغوط القوى اليهودية الصهيونية والقوى الاخرى المؤيدة للصهيونية داخل المؤسسة الاميركية الحاكمة وخارجها في شتى الحقول والقطاعات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاعلامية ، وثانيا : بالنظر الى فهم اميركا لمصالحها في منطقتنا الذي يبيده بعض العرب تجاه الولايات المتحدة والذي ادى ويؤدي الى تقديم تنازلات ضخمة لا تقابلها ولن تقابلها مساندة حسية وملموسة لهم من الولايات المتحدة .

قد يقال ردا على هذا أولا ان جو الانفراج الدولي سيحمل الولايات المتحدة على فرض موقف جذري جديد على اسرائيل يمكن ان يرضي مصر وسوريا والفلسطينيين ، وذلك من أجل الحفاظ على المنحى الجديد للعلاقات الاميركية - السوفياتية ، وثانيا أن ضغط البلدان العربية المصدرة للنفط على أوروبا واليابان واميركا ذاتها من شأنه ان يحمل الولايات المتحدة على « قص اجنحة » اسرائيل الى حد يرضى معه العرب المعنيون بشروط التسوية التي ترضى بها اسرائيل في وضعها الجديد .

أما بالنسبة الى جو الانفراج فان ابرز ما بدر في صده هو ان الولايات المتحدة أعطته المقام الثاني في أولوياتها عندما وضعت على الرف الاتفاق التجاري مع الاتحاد السوفياتي من أجل الضغط على هذا البلد لتسهيل هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل ، وفي ما بعد عندما اعلنت حالة الاستنفار النووي العالمي دعما منها لأمن اسرائيل ، مما يدل على ان هذا الامن كان في المرتبة الاولى من

اهتماماتها وأولوياتها . وهنا بالذات علينا أن ندقق في جدية تبريرات اعلان حالة الاستنفار . انني استبعد كثيرا ان تكون الولايات المتحدة اعتقدت في صدق ان الاتحاد السوفياتي كان سيتحرك عسكريا في شكل جارف كان يمكن أن تنجم عنه مجابهة نووية اميركية - سوفياتية . فلا الاتحاد السوفياتي يرضى بقيام حالة كهذه تتعرض فيها ملايينه للفناء من أجل العرب ، ولا الولايات المتحدة ترضى بحالة تتعرض فيها ملايينها هي الاخرى للفناء من أجل اسرائيل . وكلا البلدين يدرك موقف البلد الآخر في هذا الصدد .

يبقى أمامنا الاحتمال القوي ان تكون الولايات المتحدة قامت بمقامرة محسوبة ومكفولة النتائج لمصلحة اسرائيل . لكن المقامرة ، وان لم تكن تحمل في اذهان المقامرين أو ذهن الاتحاد السوفياتي احتمال المجابهة النووية في شكل جاد ، الا انها أدت جو الانفراج الدولي على أي حال ، ومن الناحية الاخرى أعطت مصداقية جديدة للدعم الاميركي الثابت لاسرائيل . وبالتالي فاني لا ارى اية مؤشرات تدعو الى الاستنتاج ان الموقف الاميركي تبدل بفضل جو الانفراج الدولي في شكل يسمح بتوقع اقدام الولايات المتحدة على الضغط على اسرائيل بفاعلية للقبول بتسوية يقبل بها العرب - ويقبل بها الفلسطينيون في شكل خاص .

في الناحية الثانية هناك « سلاح النفط » . وهنا ايضا اثبت اقتناعي بأن هذا السلاح ، على أهميته وخطورته ، يظل ثانويا ولا يمكن ان يؤدي الى نتائج حاسمة سياسيا ما لم ترافقه حالة نضالية مسلحة أي قيام معركة عسكرية فعالة ، كما انه لم يبرز الا في اثناء القتال وقد بدأت تثار تساؤلات حوله الان بسبب وقف اطلاق النار والنزوع صوب معادلات السلام . ولعل اثر استخدام النفط في المجابهة على سياسة اميركا على أي حال في حاجة الى شيء من التوضيح ، بالنظر الى الدور الاميركي المركزي في دعم اسرائيل . فمن الثابت ان الولايات المتحدة ستتضرر اقتصاديا ومعيشيا من حجب النفط العربي عنها لفترة غير قصيرة ، وسيكون حجم الضرر اكبر فيما لو تم تأميم المصالح النفطية الاميركية في العالم العربي بحيث امتدت آثار استخدام النفط كسلاح الى ميزان المدفوعات الاميركي ووضع الدولار العالي فهزته من اساسه . غير ان اميركا في امكانها ان تتحمل الوضع العاشر شهورا عدة مقبلة على رغم صعوباته ومضايقاته وعلى



رغم برد الشتاء المقبل وانخفاض نشاط الاقتصاد الأميركي ، بفضل موجوداتها النفطية وامكان الاقتصاد باستخدام النفط او تقنيته عند الاضطراب والتعويض الجزئي للنفط العربي ، واخيرا بفضل تمسك وضع الميزان التجاري الأميركي في الشهور التسعة الاولى من السنة المالية .

أما أوروبا واليابان فعلى رغم انخفاض كمية ما يصلها من النفط العربي وقيامها بالتالي بالضغط على الولايات المتحدة لتجري تبديلا أساسيا في سياستها ، ستظل عاملا ثانويا غير حاسم في اجراء هذا التبدل ، بالنظر الى ثبات موقف الولايات المتحدة الأساسي من اسرائيل كما حاولت ان أبين في الفقرات السابقة . ولا ننس ان الولايات المتحدة قادرة بدورها على القيام بضغط اقتصادي معاكس على العرب ( من خلال منع بعض السلع الاستهلاكية والتمائية الأساسية عنهم أو من خلال تجميد الارصدة العربية مثلا ) ، او على القيام بضغط سياسي عسكري معاكس من خلال تفتيت الموقف العربي ( كما هو حاصل الى حد ما حاليا ) ومن خلال التهديد بمنع الأسلحة عن البلدان التي تبتاع أسلحتها من أميركا ، أو بالتلويح بتهديدات أخرى غامضة الاهداف كما فعل كيسينجر في مؤتمره الصحافي في ٢١ تشرين الثاني .

وأخيرا ، فهناك تصريحات أميركية رسمية متعددة وعلى أعلى المستويات فحواها ان الولايات المتحدة لن ترضخ « للابتزاز النفطي » في رسم سياستها بالنسبة الى اسرائيل . ومع ادراكي ان هذه التصريحات توصي بها جزئيا ضرورات الحرب النفسية التي تشنها أميركا ضد العرب ، الا ان استقرار عدد من المؤشرات يحملني على الاعتقاد ان الولايات المتحدة جادة في اصرارها على عدم اجراء تبدل جوهري في سياستها الداعمة لاسرائيل ، بسبب اصرارها على أن أمن اسرائيل جزء من أمنها . وعلى أي حال ينبغي ان نذكر ان استخدام النفط سلاها يظل محدود الفاعلية ما دامت بلدان النفط لا تظهر الدليل القاطع على رغبتها في اطالة أمد هذا الاستخدام لكي يصبح فعلا .

انتقل الان الى المجموعة الثانية من الحجج التي أسوقها ضد اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال مؤتمر السلام ، وهي تتعلق بجوهر المسألة أي

بالاعتبارات البعيدة المدى المتصلة بالتصور المستقبلي لقدرات الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى . وهنا ايضا سأطرح عددا من التساؤلات :

( ١ - التساؤل الاول والاكثر خطورة في رأبي : هل أن الفلسطينيين والعرب القائلين بوجود اشتراك منظمة التحرير في المؤتمر والقبول بما سيتممض عنه قد قطعوا الامل من المجتمع العربي ومن الاجيال القادمة وقدرتها على التحرك النضالي التحريري مجددا ؟ ان الحكم الضمني بعدم القدرة على التحرك مستقبلا يكاد يكون حكما عنصريا على العرب ، يجيء في وقت حدثت انتفاضة عربية رائعة بعد هزيمة ١٩٢٧ المشينة .

قد يقال طبعاً أن ما يبدو كأنه فقدان الامل ان هو الا اعتراف واقعي بقدرة الدولتين الكبيرتين ومن ورائهما المجتمع الدولي الفاعل على لجم طموحات النضال العربي التحريري حاضرا ومستقبلا . والجواب انه لا يستطيع الا اغبياء انكار القدرات العسكرية والسياسية الهائلة التي تتمتع بها الدولتان الكبيرتان . لكن هذا شيء ، والقول ان هاتين الدولتين ستكونان مستعدتين في استمرار لتعبئة قدراتهما في خدمة حراسة الوضع الراهن ضد النضال العربي التحريري ، شيء آخر . وعلى أي حال ، فلا يستطيع احد ضمان استمرار المعادلات الدولية في المستقبل على ما هي عليه الآن ، او الافتراض ان الطاقات النضالية العربية لن تنفجر في شكل قادر على تحدي الارادة الفارجية . ولسنا في حاجة الى سوق الادلة على ما استطاعت حركة التحرير في الجزائر وفي الهند الصينية من تحقيقه ما أن توفرت ارادة النضال وتوفرت للارادة هذه قاعدة شعبية ومادية صلبة . بل ان حرب تشرين الاول ، على محدودية اهدافها ، فجرت طاقات عربية حكومية وجماهيرية كانت قادرة على تحقيق انجازات ضخمة لو أتيح لها مجال التعبئة وفرصة الاشتراك في النضال من خلال استمرار الصراع المسلح مدة أطول .

اذن فالسؤال في النهاية يدور حول احتمال توفر ارادة النضال لدى العرب ، وتوفر القاعدة الصلبة . وبقيني أن العرب قادرون على توفير الامرين ، فليس في مجتمعهم او تاريخهم او أرثهم الثقافي او النضالي ما يمنع ذلك او ما يسمح



بالاستنتاج انهم يعجزون عن مجابهة التحديات الكبرى ، وعمليا ، اذا استمر النضال طويلا ونجح عنه تفتت في قدرة اسرائيل على الردع ثم الرد ، فلن يكون حتى في مجيء قوة اميركية لحماية اسرائيل تعويض لهذه لعجز قوتها الذاتية ، ويصبح بقاء اسرائيل عندئذ رهنا ببقاء قوات الحماية الاميركية ، وهذا بالطبع ينسف من الاساس مبرر وجود الكيان الاسرائيلي المفترض ان يوفر بنفسه وبقدراته الملجأ الامين ليهود العالم .

وبالتالي فان التساؤل المطروح هنا يرتبط بتصورنا لدور حرب الشعب ، التي تشترك فيها قوات الفدائيين الى جانب الجيوش النظامية ، ضمن خطة متكاملة تتوزع فيها الادوار ويعين فيها توقيت الادوار في دقة وحرص ، ولقد بشرت حركة المقاومة بقدرة حرب الشعب الهائلة في المجابهة مع الصهيونية واسرائيل ومن وراءهما ، وكانت مرتكزات هذا التبشير سليمة ، ولست ارى ماذا استجد من العوامل الموضوعية غير ما كان قائما قبل تشرين الاول مما يسمح بتعديل النظرية التحريرية اليوم .

وأخيرا ، اذا قيل اننا في حاجة الى جسر نربط خلاله بين الحاضر المظلم والمستقبل المشرق ، اجبنا اولاً ان العدو نفسه يقيم لنا هذا الجسر ، بفضل تعنته وبفضل عملية الاذلال الاسرائيلية - الاميركية التي تمارس ضد بعض البلدان العربية ، مما يخلق فرصة ومبررا مثاليين لاستمرار النضال واطالة امده . واجبنا ثانيا ان الالتزام الثابت بالتحرير في اوساط حركة المقاومة والحركة الوطنية العربية كاف للانتقال بارادة النضال من الحاضر القلق الى القد المليء بالثقة والامل .

٢ - يتصل بهذا التصور المطروح في صيغة عامة تصور أكثر تحديدا فحواه ان العالم العربي اليوم ليس كله متهاكاً على التسوية السياسية المبتورة كالشيء الوحيد الممكن الموصول عليه ، والملاحظة النهائية للطموحات العربية ، فهناك دول عربية عدة لا تزال تصر على ضرورة استمرار النضال المسلح من أجل التحرير الكامل لفلسطين ، ناهيك بالجماهير العربية المعبأة نفسيا للنضال

والتضحية والتي انما تحتاج الى قيادات على المستوى نفسه من الصلابة . هنا تبرز قضية تحتل مكانا مركزيا في التصور المستقبلي للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني ، ان الذين ينصحون حركة المقاومة بالاشتراك في مؤتمر السلام الموعود وينصحون ضمنا بالقبول بالتسوية التي قد يتمخض عنها هذا المؤتمر بالنسبة الى قيام دولة فلسطينية في جزء صغير من فلسطين ، يندرون ويحذرون في المقابل من الاخطار الضخمة التي تترتب على اتخاذ موقف الرفض .

من الاخطار التي يلوح بها المصير المظلم الذي يصيب النازحين المقيمين في البلدان العربية والعداء الذي سيجابهون به نتيجة تصلب قيادتهم ورفضها تشكيل دولة « تحل مشكلة النازحين » كما يقال ، ولقد بينت في ما سبق مسالة عجز الدولة المقترحة عن حل مشكلة النازحين بما لا يضطرنني الى ذلك مرة ثانية الان .

لكن الناصحين يمشون الى القول ان حركة المقاومة بالذات ستعرض للاضطهاد وللتصفية الجسدية في بلدان الطوق بعد حلول التسوية السياسية ، لان هذه البلدان ستحتاج بأنه لا مكان ولا دور للمقاومة بعد موافقة الاطراف العربية والاسرائيلية المعنية على التسوية وزوال حالة العداء بينها والتزامها بالتعهد بمنع كل صيغ العنف المتبادل او التهديد بالعنف . وجوابي ان حركة المقاومة ليست طفلا يتيما ليس هناك من يحميه ، فهناك قوتها الذاتية ، وهناك الجماهير العربية التي لن تسمح للحكومات بقمعها وتتصفيتها وان نجحت الحكومات المعنية في تجميد نشاطها وفي ارغامها على تحمل تضحيات ثقيلة . وهناك الدول العربية المتعاطفة مع المقاومة والقائلة بوجوب استمرار النضال . ان هذه الدول أكدت ان أبوابها مفتوحة لقوات المقاومة لتتجمع وتعيد التنظيم والتدريب ولتظل في حالة التأهب ريثما يفتر الوضع العربي تضاليا من جديد في بلدان الطوق ويسمح بالانتفاض على السلم الاميركي - الاسرائيلي من اجل تحقيق سلم حقيقي يقوم على اساس التحرير .

ومن سوء الحظ ، ان هذا الموقف النضالي السليم الذي يتمتع بأفق زمني طويل ويمتد الى ما هو ابعد من الوضع الراهن يتخذ معارضوه القابلون بالتسوية



والذين لا يحبون أن يروا ما هو أبعد من انوفهم ، دليلا على عدم الواقعية وعلى ضرورة سير المقاومة الفلسطينية ضمن مسيرة التسوية المبتورة . ذلك أن الرهان بين القاتلين بالالتزام بالتحريم مهما طال أمده ، والقاتلين بالرضوخ لضغوط الساعة الراهنة ، يدور في الأساس بين فريق يراهن بثقة وبكل ما يملك على المستقبل العربي ، وفريق لا يرى أبعد من الحاضر العربي القلق فيرضى بما هو في متناول قبضة اليد الصغيرة ، ولا يراهن بشيء على المستقبل .

٣ - ثمة اعتبار آخر ذو شأن كبير بالنسبة إلى استمرار النضال ، سأسجله في شكل فرضية تساؤلية : لنفخيل أن حركة المقاومة اشتركت في المؤتمر كما ينصح الكثيرون ، ثم فشل هذا المؤتمر في تحقيق أهدافه المحدودة ، أو توقفت مسيرة المؤتمر بسبب عودة القتال ، فكيف يكون في مقدور قادة المقاومة عندئذ أن يواجهوا قواعدهم وجماهيرهم الفلسطينية والعربية ، وكيف يكون في مقدور الساسة العرب الناصحين هم أيضا باشتراك المقاومة في مؤتمر التسوية ، مجابهة جماهيرهم ، بعد أن يكونوا قد تساهلوا في شأن حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية وتنازلوا عمليا عن الإصرار على القتال من أجلها ثم قسّلوا فوق كل التساهلات والتنازلات - أو بسببها ! - وهل تبقى لهم بعد ذلك أية مصداقية ؟

٤ - ومن أسباب اختيار الخيار الثاني ، أو سبيل الرفض الملتزم ، أن الناصحين بالاشتراك في أعمال مؤتمر التسوية يفعلون ذلك على أساس التمييز بين ما يسمونه الحقوق الراهنة والحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني - وهم يقصدون بالحقوق الراهنة ما يمكن الحصول عليه مع الكثير من الجهد في المرحلة الحاضرة ، كما يقصدون بالحقوق التاريخية ما يتطلب نضالا طويلا المدى يترك أمره لعقود وأجيال في مراحل آتية . هنا يكمن تشويش خطير في حاجة إلى توضيح وتصحيح . فوجوب السعي إلى الحصول على الحقوق الراهنة أمر لا يختلف حوله اثنان ، وفي ظني أنه ليس هناك فلسطيني أو عربي يعارض زوال الاحتلال الإسرائيلي عن الضفة الغربية وقطاع غزة . لكن ما هو جدير بالتأكيد والتشديد أن الحصول على هذا الحق الراهن ينبغي ألا يتم بفضل القبول بإسرائيل

والاعتراف بها كما ينبغي ألا يخلق حالة تجعل الحصول على الحق التاريخي أي تحرير فلسطين بأكملها أكثر صعوبة بكثير من خلال تكبيل الفلسطينيين والعرب بالقيود والروائع الفعالة لأجيال قادمة . إذن يتوجب الاشتراط أن يكون السعي من أجل « الحقوق الراهنة » مدخلا للسعي صوب الحقوق التاريخية ، لا حجر عثرة في هذا السبيل . ولست أرى كيف يمكن الحصول على الحقوق الراهنة ضمن التصور الذي حددت خطوطه في ما سبق ، من دون إيذاء الحقوق التاريخية أذى خطيرا . وإذا كان الأمر كذلك يصبح الحديث عن الفوز بالحقوق الراهنة شركا مخيفا .

## ج - الخيار الثالث : البديل التوفيق بين النعم واللا

الخيار الثالث هو محاولة للتوفيق بين الخيارين الأول والثاني ، أي القبول بالاشتراك في مؤتمر السلام مع ما يتضمنه هذا القبول من نتائج وأثار ، أهمها قيام دولة فلسطينية في جزء من فلسطين في مقابل الاعتراف بإسرائيل وبحدود آمنة لها والتعهد بإيقاف جميع حالات العداء والعنف أو التهديد بالعنف ، والرضى عن تجريد الدولة من السلاح ، وهو مضمون الخيار الأول ، ورفض الاشتراك في مؤتمر السلام والالتزام بهدف التحرير الكامل من خلال تحريك العالم العربي نضاليا لسنوات عدة مقبلة ، والاستعداد لتحمل ما يترتب على هذا الرفض الملتزم من تضحيات وآلام ، وهو مضمون الخيار الثاني .

تقول المحاولة التوفيقية بالقبول بالاشتراك في المؤتمر إذا وجهت الدعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية بالتمديد كممثلة للشعب الفلسطيني ، على اعتبار أن تسلم المنظمة دعوة كهذه يعني انتزاعها الاعتراف بحقها في تمثيل الفلسطينيين من الولايات المتحدة وإسرائيل وهرمان أي فريق آخر سواء أكان النظام الأردني أو أي « كوزنغ » أو عميل فلسطيني من ادعاء تمثيل الفلسطينيين . وتعضي المحاولة التوفيقية إلى القول أنه يمكن عندئذ منظمة التحرير كسب موقع آخر هو الاستفادة من وجودها في المؤتمر لاستغلال منبره لعرض أفكارها وأهدافها حول



التميرير الكامل وحق تقرير المصير واقامة المجتمع الديمقراطي في فلسطين بعد التمرير . وهكذا تكون المنظمة قد اصابته ثلاثة عصافير بحجر واحد : اعتراف الخصم بأن المنظمة من دون غيرها تمثل الفلسطينيين ، طرح هدف المقاومة وهو النضال من اجل الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني ، وعدم الاعتراف بشرعية اسرائيل وبالتالي عدم الالتزام بالاعتراف بها ضمن اية حدود . يصطدم المرء هنا بعقبتين : الاولى ان مجرد القبول بحصول المؤتمر يعني ضمنا ( على الاقل ) القبول باطاره الذي هو القرار الرقم ٢٤٢ وبمضموناته . والثانية ان الذهاب اليه ، على فرض تمكن منظمة التمرير من تجاهل حدود الاطار ، من اجل عرض اهداف وتصورات تخرج عن هذا الاطار ، سيؤدي هتما الى اخراج وفد المنظمة من المؤتمر لانه يرفض ان يتقيد بالخطوط الموضوعة للمؤتمر .

لو تصورنا جدلا تحقق هذه الخطوات وانتهائها باخراج وفد المنظمة من المؤتمر ، فانه ينبغي الاعتراف ان المنظمة تسجل عندئذ كسبا آخر هو جعل اختيار أي فريق سواها كممثل للفلسطينيين أكثر صعوبة بكثير بحيث لا يستطيع الممثل الجديد ، كائنا من كان ، ان يتمتع بمقدار يذكر من المصادقية والاعتراف . لا ريب ان هذه الصيغة التوفيقية تبدو ذات جاذب قوي . فهي توفر بعض المكاسب من دون أن يترتب عليها أي تنازل جوهري كالاتفاقية بشرعية الوجود الاسرائيلي وما يستتبع ذلك من خطوات . الا أنها في رأيي لا تعدو ان تكون عملية « شطارة » اخراجية ليس الا . والمكاسب التي قد تنجم عنها ليست أكثر من كسب مناظرة خطابية . اذ لا تستطيع منظمة التحرير عمليا من خلال اعتماد هذه الصيغة اصرار مكاسب نضالية بل على العكس قد يؤدي اعتماد الصيغة الى تنفيس الحالة النضالية . ولن يكون من السهل على أي حال تبرير الاشتراك في مؤتمر يدور حول نسوية هزيلة أمام قواعد حركة المقاومة وجهادها الفلسطينية والعربية . على انني ، من أجل الموضوعية ، أود ان اثبت ان الصيغة التوفيقية التي يتضمنها الخيار الثالث جدية بأن تدرس في عناية في اوساط حركة المقاومة ، وأرجح انها بالتالي ستكون هي الصيغة التي سيؤخذ بها . على رغم اني اعطي احتمالات متواضعة جدا لبلوغ المؤتمر المرحلة التي

يجيء فيها دور الفلسطينيين للكلام . لاعتقادي ان اسرائيل واميركا ستمطمان المراحل الاولى التي سيدور البحث فيها حول الانسحاب من الاراضي المصرية ثم السورية مطا كبيرا كسبا للوقت وارهقا لاعصاب العرب وامعانا في تميع الموقف العربي - بحيث يتفجر الموقف من جديد اما على يد الاسرائيليين الذين يكونون قد كسبوا الوقت الكافي للاعداد ، واما على يد العرب الذين يكونون قد يؤسوا من صدق نيات اميركا واسرائيل في صدد التسوية .

## خلاصة واستنتاجات

كنت قد بدأت هذا البحث بالقول انه محاولة لتمحيص مختلف الخيارات المطروحة بالنسبة الى الفلسطينيين في هذه المرحلة ، واعتماد الخيار الذي يبرزه التحليل كأفضل الخيارات . على أن التزامي بالموضوعية في عرض ما يتراءى لي من احتمالات تكمن خلف كل خيار وتلحق به ، لا يمكن ان يضعني في موضع المحلل الفرنسي او الياباني الذي يستطيع ان يضع نفسه خارج المسألة المطروحة وان ينظر اليها ببرود تام . لذلك فانني لا اعتذر عن لهجة الالتزام بهدف التمرير الكامل التي تتبدى من خلال المناقشة ، ما دمت اتقيد - كما أمل انني فعلت - بشرط عدم التفرض المتعمد في اختيار المحج والمجح المعاكسة . لقد انطلق التحليل من الافتراض ان تحرير فلسطين هو الهدف الوحيد الذي يرضي توق الفلسطينيين الى ارض فلسطين والى ممارسة حق تقرير المصير فيها كشعب ذي سيادة ، والى اقامة مجتمع ديمقراطي حر وعادل خلو من العنصرية والاستغلال الطبقي او السياسي . هذه كانت معطياتي الاساسية التي لم أناقشها لاني اعتبرها خارج حلبة المناقشة ولا تخضع للنسأل ، ذلك لان قضية فلسطين والفلسطينيين كما اراها ليست مسألة او مشكلة تحل او تسوى كما تحل مسألة الجبر مثلا ، او كما تسوى مشكلة خلاف على الحدود بين بلدين جارين لا تخضع سيادة أي منهما للنسأل والتحدي . انما قضية فلسطين قضية بلد جرى استعمارها واستيطانه بالقوة



ويجري تدعيمه من قبل الامبريالية الاميركية بالقوة ، وقضية شعب جرى اقتلاعه وطرده بالقوة ولا يزال يحرم حقوقه القومية ايضا بالقوة - وبالتالي انها قضية وطن مستعمر يتطلب تحريرا ، وشعب مقتلع يناضل من اجل عودته الى وطنه سيدا كريما .

على أنني ، وهذه معطياتي ، حاولت ان أمتحن قدرة الخيارات البديلة المتاحة للفلسطينيين على ارضاء التوق الطبيعي الى تحرير فلسطين . ومع ان النقاش قد يبدو في بعض حالاته كأنه محصور بالسؤال ما اذا كان يليق بحركة المقاومة ان تشترك في مؤتمر التسوية ، الا انه في الاساس معني بالسؤال المركزي الهم وهو ما اذا كان هذا الاشتراك يخدم هدف التحرير او لا يخدمه ، وما اذا كانت التسوية يصح ان تصبح بديلا للتحرير . هذا السؤال المركزي هو المحك والامتحان الصحيح لسلامة خطوة الاشتراك والقبول بالتسوية ، او عدم سلامتها .

لقد تكشف البحث كما أمل عن عدد من النقاط التي يحسن بنا ان نجعلها في ختام هذا البحث :

١ - يلاحظ اولاً اني لم اعط حيزاً كبيراً في تحليلي للموقف الدولي او للدولتين الكبيرتين ووجهة نظرهما بالنسبة الى القضية الفلسطينية . ويقوم موقفنا هذا على الاقتناع اننا حين نبحث في قضية في خطورة القضية الفلسطينية علينا ان نعود الى منطلقنا الاساسية ومواقفنا وقناعاتنا ، وإلى قدراتنا الذاتية ، وان نعمل على تسخير طاقاتنا وارادتنا وقدراتنا في خدمة هذه القضية ، ما دام لدينا الكثير مما يمكن تعبئته واستخدامه في سبيل التحرير ، وما دام الوقت يعمل لمصلحتنا ان نحن أفدنا منه وسفرناه لأغراضنا . واستطرداً فاني أعتقد أن اعتماد سياسة انبطاحية كل ههما ان ترضى هذه الدولة الكبرى او تلك انما هو استجداء لا يليق بشعب ذي كرامة ، ولا يحقق الحد الأدنى المقبول من السيادة الحقيقية ، ولا يضمن مستقبلاً آمناً ومطمئناً للمجتمع . اذن فتركيزي الاساسي هو على قدرة امتنا وارادتها وضرورة الاعتماد عليها أولاً .

ويبدو لي ان من الضروري ان نتصالح في معرض الحديث عن دور الدول

الكبرى في التسوية . ان من المحزن ان نستلهم تعريف هذه الدول لحق الفلسطينيين بدل ان نمليه ونصر على انتزاعه . ولست ادري كيف يمكن ان نتوقع من الولايات المتحدة التي لم تعد مجرد سند للعدو انما هي بالذات عدو مكشوف ، ان تكون اداة لايجاد تسوية يمكن ان ترضى بها البلدان العربية . فالحق الفلسطيني في نظر هذه الدولة العدو ليس سوى الفتات التي تسمح بسقوطها من على مائدة اسرائيل - أي تحديداً ليس سوى ما ترضى الولايات المتحدة بأن يفيض عن حدود الكيان الصهيوني . ولا استطيع ان ارى اية تسوية تأتي بفضل الولايات المتحدة ويمكن ان تكون مقبولة للضمير العربي الصافي في أي شكل ، لان موازين هذه الدولة تميل كلياً صوب اسرائيل والصهيونية ولا تسمح بوجود للفلسطينيين يمكننا القبول به مع الحفاظ على كرامتنا كشعب ومع ضمان مستقبل لاولادنا جدير بأن يعيشوا في ظلاله .

٢ - لا بد ان تحليلي قد بين أيضاً أنني انما أرسم خطوط الاطار العام الذي يعين نمط التصرف وحدوده المنسجم مع هدف تحرير فلسطين . أي انني لم أحاول اقتراح خطوات محددة ينبغي السير فيها من اجل استمرار التأكيد على هدف التحرير والدنو من هذا الهدف ، لان مقاربة الموضوع بالمزيد من التحديد تتطلب من الوقت والتفصيل ما لا يتسع له هذا المقام . غير انني اشد على القول ان الاستراتيجية القادرة على بلوغ الهدف ، كما يشير تحليلي في بعض المواقع ، هي استراتيجية النضال الطويل الامد التي تتطلب تضحيات بشرية ومادية باهظة ، والتي تعباً من اجلها قوى الشعب الفلسطيني والشعوب العربية وارادتها للنضال ، وبفضلها تصبح هذه الارادة عامل ضغط على الحكومات العربية لتسير هي ايضا في خط ينسجم مع ارادة الجماهير العربية . ان هذه الاستراتيجية التي تستخدم بالتالي اداة حرب الشعب قادرة على تحدي الارادات الخارجية وعلى ابطال خطر المساندة الخارجية التي قد توجه الى اسرائيل عن التدخل لمصلحة هذه حين يبلغ الالتحام العربي - الاسرائيلي حدا لا يسمح للمساندة الامبريالية بالتمييز بين العدو الذي تريد ضربه والحليف الذي تريد مساندته .



٣ - وأضيف استنتاجا ثالثا متصلا بالثاني هو أن الذين ينصحون بقبول التسوية الجزئية في ما يختص بحقوق الفلسطينيين إنما تقوم حجته على أساس التوزيع النسبي الراهن للقوة العربية والقوى المساندة لها وأخصها بالذكر الاتحاد السوفياتي ، وللقوة الاسرائيلية والقوى المساندة لها وأخصها بالذكر الولايات المتحدة .

ان هذا الاساس غير مقبول لانه اساس جامد يقتصر على الوضع الراهن ولا يمتد الى رؤية المستقبل المركي الممكن . ان الذين يصرون على رفض التسوية الجزئية ويلتزمون بالتحريض يراهنون ، كما بينت في ما سبق ، على حركة المجتمع العربي وعلى مستقبله وقدراته المستقبلية ، وعلى استمرار ارادة النضال وتصاعدها . ومن هنا كان الاصرار على التحريض لا على التسوية في ظل القرار الرقم ٢٤٢ او ما هو على شاكلته من قرارات .

ولا بد من القول ، لمناسبة الاشارة الى قرارات الامم المتحدة ، ان هذه تراوح عبر مدى واسع ، فبعضها ضيق الافق يقتصر على رعاية شؤون اللاجئين واغاثتهم ، وبعضها يشمل حق تقرير المصير الوطني للشعب الفلسطيني وحق هذا الشعب في النضال من اجل تقرير المصير . وليس هناك من سبب لان نقصر فهمنا لقرارات الامم المتحدة على أقلها شمولاً بدلا من ان نصر على ما هو اوسعها نطاقا واكثرها انسجاما مع ميثاق الامم المتحدة وشرعة حقوق الانسان ، وهما الوثيقتان التي لا تسمح نصوصهما او روحهما بتبرير وجود اسرائيل على حساب وجود فلسطين .

٤ - كذلك برز الاستنتاج ان القبول بالتسوية الجزئية لا يمكن النظر اليه كمرحلة مؤقتة تسمح بالانطلاق صوب هدف التحرير . ولقد حاولت ان افصح عجز التسوية التي يكثر الحديث عنها حاليا عن ان تحافظ على الحالة النضالية اللازمة لاستمرار السعي صوب التحرير ، وكيف انها بدلا من ذلك لا يمكن ان تتم الا من خلال تقييد حركة المقاومة الفلسطينية وحركة الرفض لدى بلدان الطوق في شكل يشل فاعليتها لحقب وأجيال .

ولقد سميت أن أبين أن أبعاد التسوية المفترض حدوثها لا تفي بالحد الأدنى من التطلعات الفلسطينية والعربية بالنسبة الى فلسطين . فلا اسرائيل سترضى ضمن توازن القوى الراهن وضمن جو التهافت السياسي العربي الراهن بأن تتخلى عما هو أكثر من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهو أكثر الاحتمالات تفاؤلا ، ولا هي في حالة تفتت داخلي يجيز الاعتقاد بأنها ستقدم على أرضاء العرب بأكثر من ذلك ، كما لا يبدو على الاطلاق ان الروحية الاستعمارية الاستيطانية والتوسعية قد تبدلت جذريا في اسرائيل : على العكس فان قوى اليمين المتصلب تزداد قوة ، والمؤسسات المختصة لا تزال تتكلم عن مخططات استيطان الجولان والضفة الغربية وبعض سيناء كان شيئا لم يحدث منذ السادس من تشرين الاول ، كما أن الولايات المتحدة واسرائيل تؤكدان معا أن الاولى لن تضغط على الثانية للقبول بما تعتقد الثانية انه يهدد أمنها . ولا بد من التأكيد اخيرا انه ليس لدينا من المؤشرات ما يجيز الاعتقاد بحدوث تبدل أساسي في موقف الولايات المتحدة ذاتها من اسرائيل ومن القضية الفلسطينية .

٥ - على الصعيد العملي نستطيع ان نؤكد انحسار حركة المقاومة في مازق ضيق كما سبق ان اوضحت في مطلع البحث . لكنني ارى أن حركة المقاومة لن تعجز عن تحطيم جدران هذا المازق بفضل اصرارها على التحرير وتجاوزها كل المغريات المطروحة في طريق التسوية ، مدركة ان هذه المغريات ليست في الواقع الا شركا مميتا يراود به ايقاع المقاومة في هاوية التنازل عن حقوق الفلسطينيين التاريخية الثابتة . اذن فان المقاومة لن تظل سجيئة هذا المازق الا في المدى الزمني القصير ، ريثما تتحدد معالم التسوية ويتضح خطر الشرك المنصوب ، أو ريثما تقوم اسرائيل بالذات بتفجير الوضع فيوضح للعرب المعتمدين على حسن نيات الولايات المتحدة واستعداد اسرائيل للقبول بتسوية مرضية عقم آمالهم وجسامه خطأ مواقفهم السياسية . اما في المدى الطويل فان حركة المقاومة الملزمة بالتحرير والمراهنه على ارادة النضال لدى الجماهير العربية ، لن تكون سجيئة أي مازق لان ارادة النضال من اجل التحرير ستحرر ارادة المقاومة بالذات .



A.956.94.S274f.c.1

صايغ، يوسف عبد الله

فلسطين بين التحرير والتسوية

Lebanese American University Libraries



9E 10018195

A  
BEIRUT UNIVERSITY COLLEGE  
STOLTZFUS LIBRARY

956.94

S274f

صايغ، يوسف  
فلسطين بين التحرير والتسوية

ID. No

A

956.94

S274f

ومن الواضح ان حركة المقاومة مدعوة في الحاح في الوقت الحاضر الى التكتاف والوحدة والحوار الداخلي المعمق والمسؤول بغية الوصول الى موقف حاسم بالنسبة الى التسوية التي يلوح بها . فاذا التقى فكر فصائل المقاومة كلها حول رفض التسوية ، خرجت المقاومة اكثر تماسكا وقوة من ذي قبل ، واكثر فاعلية في الوسط العربي الواسع . اما اذا رأت بعض الفصائل القبول بالتسوية لان تحليلها اوصلها الى الاقتناع بان صيغة التسوية يمكن ان تسمح باستمرار النضال ، فانهي اعتقد ان ذلك سيقسم الصفوف انقساماً خطيراً بين فريق يرضى بالتسوية وفريق يرفضها لانها تقفل باب خيار التحرير . ولهذا كانت حركة المقاومة مدعوة اكثر من ذي قبل الى دراسة الموقف في حرص وعناية واقصى درجات المسؤولية، والى اعتماد افق زمني طويل في دراستها .

انهي شخصياً امل واصلي ان تظل جبهة الالتزام متماسكة موحدة ، وان لا يقع أي فريق من الفرقاء العاملين ضمن اطار منظمة التحرير الفلسطينية في شرك التسوية ظناً منه انه انما يناور من دون ان يعرض الالتزام بالتحرير للخطر . لكنني ، في أسوأ الاحتمالات بالنسبة الى حصول الانقسام ، اؤكد ان الشعب الفلسطيني شأنه شأن بقية الشعوب العربية سيظل مليكاً بالالف المؤلفة من الرجال والنساء ذوي الافق الزمني الطويل والرؤية الصافية ، الذين لا يمكن بريق التسوية ان يخفي عن عيونهم شرك التسوية ، والذين بالتالي لن يرضوا عن تحرير فلسطين بديلاً . هؤلاء الرجال والنساء هم اساس تفاؤلي المدروس واساس الامل التي اعلمها على المستقبل العربي وتحرير فلسطين من ضمن هذا المستقبل .

ولعلي لا اجد في الختام افضل من القول انه اذا كان الجيل الفلسطيني والعربي الحاضر ليس هو جيل التحرير ، فمسؤوليته التي لن يسامحه التاريخ ان هو تخلى عنها ان يبقي خيار التحرير مفتوحاً امام الاجيال القادمة . فاذا كان قدرنا ان نعمل ونناضل من دون ان نقطع ثمار التحرير بانفسنا ، فواجبنا ان لا نقوم بأي عمل يحرم هذه الثمار عن اولادنا واحفادنا . اذن فنحن لسنا امام خيارين بالنسبة الى فلسطين : اما التحرير او التسوية . ان الخيار الوحيد اللائق بامتنا هو خيار التحرير .